

القوانين المحكمية

في الأصول المتقننة

تأليف

المجتهد الميرزا الشيرازي الأصولي الكبير

الميرزا أبي القاسم القاسمي

(١١٥٢-١١٦١ هـ.ق.)

شرح وعلق عليه

رضا حسين صبح

الجزء الأول

دار فقه العابدین

المجلد الأول

القوانين المحكية في الأصول الفقهية

تأليف: السيد محمد زرين العابدین

وكتابه حسن طبع

مطبعة دار الزین



ایران، قمر، پاساژ شهسوار، پلاک ۳۷
تلفون: ۰۹۱۱۰۲۵۶۳ - ۰۲۷۷۳۷۳۱
www.daralzein.ir

الأول ۱۳۹۶ هـ، سن ۲۰۱۸ م

۵۰۰ نسخه

۵۵۶ صفحه

السيد مسلم السيد زين العابدين

عدد الصفحات

تصميم الغلاف

الطبعة الأولى: ۱۴۳۰ هـ
مؤسسة أمية الكتب الإسلامية
دار الزين
الطبعة الثانية: ۱۴۳۱ هـ
مؤسسة أمية الكتب الإسلامية
الطبعة الثالثة: ۱۴۳۱ هـ
دار المعرفة البيضاء
الطبعة الرابعة: ۱۴۳۹ هـ
دار زين العابدين

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۸-۵
شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۸-۷



نزدان شاه و کتابخانه
جمهوری اسلامی ایران



میرزای قمی، ابوالقاسم - حسن، ۱۶۵۱-۱۲۳۱ ق.
مؤلفین المحکمة فی الاصول الفقهية
ابن القاسم الفقی ۱۶۵۲ - ۱۲۴۱ هـ، شرحه وعلق علیه رضاحسین صبح
قم: دار زین العابدین، ۱۴۳۹ هـ - ۲۰۱۸ م = ۱۳۹۶.
ج ۳
۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۸-۵: ۱ ج ۱ ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۷-۸: ۲ ج ۲
۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۹-۲: ۳ ج ۳ ۹۷۸-۶۰۰-۹۹۶۳۴-۰-۹: ۴ ج ۴
فیما:
عربی،
کتابخانه،
شابک.
اصول فقه شیعه - قرن ۱۳ ق.
Islamic law, shiites -- Interpretation and construction -- 13th century*
صبح، رضاحسین،
BP ۱۸۳/۳/م ۱۳۹۶
۲۲۷ / ۳۱۲
۵۰۳۹۳۶۲

عنوان و نام پدیدآورنده:

مشخصات نشر:

مشخصات ظاهری:

شابک:

وضعیت فهرست نویسی:

یادداشت:

یادداشت:

یادداشت:

موضوع:

شابک افزوده:

رده کنگره:

رده دهی:

شماره کتابشناسی ملی:

کلیه حقوق محفوظ است. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا الكتاب أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ الصوتي أو التسجيل أو أي نظام تخزين المعلومات واسترجاعها دون الحصول على إذن كتابي من الناشر.

All Rights Reserved. No part of this book may be reproduced or utilized in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording, or by any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher.

المُقَدِّمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علَّم القرآن خلق الإنسان علَّمه البيان، وأنعم علينا بالولاء والإيمان، وهدانا إلى أحسن الأديان وفهمنا فقه الاسلام، وأفضل الصلاة وأتمّ السلام على أفضل الرسل وأعظم الأنام، وعلى آله الأئمة الأعلام مسالك الرضوان وسُبُل دلائل تنعيم، الذين علَّمونا الصلاة والصيام والشرائع والأحكام، وعزَّفونا أصول معالم الحلال والحرام، فهدونا إلى صحاح عبادتنا وأرشدونا إلى صلاح معاملتنا وفلاح فعالتنا وسائر تروكنا، على من قتلهم وأذاهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين أبد الأبدين.

وبعد...

فهذا كتاب شرحت فيه وعلّقت به على أحد أكبر الآثار والموسوعات الأصولية في الحوزات العلمية، والذي بقي ردحاً من الزمن وزدأ يردّه طلبه العلم والمعرفة، يرتقون به إلى درجة الاجتهاد وأسباب الفضيلة ومناجاة إلى الآخرة.

فقصدت فيه إلى إظهار العبارة وإيضاح الإشارة باختصار، وعمدّت به إلى بعض الرموز المكنونة فدعيتها إلى البروز باقتصار أو علّقت على فرع علمي بإيجاز من غير إخلال، ولربّما أتيت على اللفظ المُستعَرَّب فيه فأردفته بما يزيل الاستغراب والاستهجان.

وهكذا حقّقت متونه وعزّبت مضامينه، وهذّبت مطالبه وجمعت شوارده،

وربت مسائله وفوائده وأخرجت قوانينه ومقاصده، وأبرزت أبوابه وتفرعاته وأحكمت تنبيهاته وتتميماته، وميّزت إيقاظاته وتذنيباته، وهكذا فعلت في مقدماته حتى وصلت إلى خاتمتيه.

فكم تفحصت في كتب لمفردة وردت فيه لزم من طويل أو لكلمة قد خلت من شدة في المعاجم اللغوية لوقت كثير أو لضبط قول قائل بين الأقاويل. ولو أنني عملت في تأليف كتاب مستقل في الأصول؛ لكان أسهل عليّ همةً ومناًلاً؛ وأقلّ مائة وعباً من التحقيق والشرح والتعليق على كتاب دراسي، لأنّ العمل في الثاني يفتقر إلى مزيد من الدقة وكثير من التتبع وتوجّه كبير إلى السياق، حيث إنّ مثل هذه الكتب الأساسية مليئة بالألغاز ومفعمة بالألفاظ والعبارات ذات الوجوه المتعددة، فعلى السارح أن يمل في حلّها، وعلى المعلق أن يقلّب في معانيها. ويمكن القول بأنّ مثل هذا، جهه في ضرب من ضروب الطلاسّم، وبعد كل هذا وذاك، ربّما سيأتي غداً حاسد أو عيب ملّفت أو غير منصف ليقول: إنّ الأمر سهل بسيط لم يتعد الشرح والتعليق.

وهكذا عملت في إحياء هذا السّفر العظيم بيث الحركة والقوّة والروح فيه، وإحضاره إلى ساحة العلم والعلماء وميدان الفضل والفضل، بل بحلّة جديدة وطريقة حديثة تؤدّي لتقبّله والتوجّه إليه.

وقد يقول قائل: بأنّ هذا الكتاب قد مضى عليه الزّمان وأصبح بعيداً عن الأذهان بعد أن طواه النسيان، وصار في ذاكرة الأيام.

فإنّني آخذ بالقول عليه: بأنّ هذا الكتاب لا ريب أنّه من أكبر الموسوعات العلمية الأصولية، وواحد من مفاخر كتب الإمامية وتراثهم، ومن العيب المخجل أن ننظر إليه بأدنى انتقاص، علماً بأنّه لو أردنا حكم العلم والفضل لوجدنا بأنّه إنّ لم يكن من الكتب الراجعة في هذا الفنّ؛ فهو من أهم المصادر وأولاها وأهمها،

فله السبق والصدارة، وهو من بين الكتب السابقة التي أسست للمكتب اللاحقة، وإنّ التهافت في هذا العلم سببٌ من أسباب تجلّي النظريات العلمية الصحيحة من السقيمة، واعتقد أنّ لهذا المصنّف أثراً في ذلك.

ويجدر القول بأنّ بحوث هذا الكتاب بمثابة دورة أصولية كاملة وعلى مبنى كاتبه، ويبدو أنّها ذات أهمية غير قليلة، ولقوة الاستدلال فيها ولدقة بيانها ومبانيها يمكن أن يترقى الإنسان من خلالها ويتعلّم على التدرّج العلمي فيها وعلى طريقة الاستنتاج فيها، بل وما جُعِلت متون دراسية من قبل إلا لتدريب الطالب وتفهمه للوصول إلى أمثال هذا المطالب.

واعتقد أنّ من يطالع «القوانين» قد لا يصل إلى حظٍّ وافٍ من العلم أو يُحرّم من بعض المطالب معرفة إمكاناته وقدرته على التصرف في بعض الأدلّة العلميّة وتفرّعاتها. ف: «القوانين» كتاب لا يُستغنى عنه ولا تستقلّ بضاعته، فعلى طلبة هذا العلم أن يقبلوا عليه ليتحقّق عندهم الإقناع على هذا الفنّ، وأن يستأنسوا به لكي يأنسوا فقهاً بطريقة الفقهاء.

فهذا الكتاب من أمّات مراجع علم الأصول، موسوعة شاملة لجميع مبانيه وكثير مسائله، قلّما لا تجده عند كلّ متخصص في هذا العلم، ويكاد لا يستغنى عنه. ولم أجد موسوعة أصولية طرحت جلّ مسائله وعالجته ما ذكره العامة والخاصة في كتبهم كمثله، فهو من ناحية الشمولية أجاد ومن ناحية ثقل المادة أبدع، ولئن نوقضت قليل من آرائه، وردّ على بعض أقواله لا يعني أن نستجاهله ونرميه بين زوايا الجدران ليصبح في النسيان.

فمع أنّ هناك بعض الآراء التي تعود له قد نسخت بعد الاستدلال على بطلانها وعدم وجاهتها، وهذا لا يعني أنّها مسخت، فلاّتها طرحٌ علمي، تبقى محلاً للاستفادة، وإنّ بطلان البعض لا يعني إلغاء الكلّ.

وأنا أبحث فيه لمست منتهى الدقة، ووقفت وتأملت في مدى التواضع الذي كان عليه هذا المحقق، فغاياته الفضيلة ورغبته في الحقيقة العلمية، فلا يريد أن ينتصر لقوله ويتفوق لنفسه، وإنما للعلم، وللعلم فقط، بل إنما يتفانى في كل وجوده لأجل ذلك، فانظر إليه في بعض المطالب وهو يقول: «فتأمل في أطراف هذا الكلام ومعانيه وتعمق النظر في غمار مقاصده ومبانيه، ولا تنظر الى تفردى به كأكثر مقاصد الكتاب، ولا تلحظ إليه بعين الحقارة وإليّ بعين العتاب، ثم بعد ذلك فيما قبولاً وإمّا إصلاحاً، وإمّا عفواً والله الموفق للصواب».

وقد ترى اليوم من يمكن القول أنه في طور المراهقة العلمية أو من أنس من نفسه علماً قليلاً يستكمل على هذا المحقق أو ذاك المارد في العلم والفضل وليتعالى في الميادين العلمية أو غيرها، وتأخذ الكلمات والنظريات ليظهر من نفسه علماً وقدرة، وإذا ما أحس من آخر سكوتاً من غير بكم ظنه عجزاً.

فما أكثر في هذا الزمان الابتداع والإدعاء، وأكثر منه من يتلقاه بالقبول ويروج له في الأسواق كما يروج للسلع الباطلة لأجل المصالح الفاسدة، والعياذ بالله العظيم من ذلك.

ويبقى القول: بأن هذا الكتاب لا يحتاج الى مزيد من شروحه له، فحضوره يبقى قوياً عند أهل الخبرة والمعرفة، وقد ذاكرني أحد المدرسين الكبار فقال فيه: إن مطالب كتاب «القوانين» تفتح الذهن وتوقده. وسمعت وكما يعمل ومصدره الصدور كما في المثال بالفارسية: (از سينه به سينه) أن طبيباً بعد أن أطلع على كتاب «القوانين» وقدرة صاحبه فيه على الدقة في التحقيق، قال: إن صاحب هذا المؤلف سوف تتأخر حاسة سمعه في أواخر عمره لكثرة تفكره، لما كان قد أبداه في تحقيقه لمطالب هذا السفر القيم؛ وهذا الذي تحقق وصار.

ونقل أنه حتى إذا أتم «القوانين» أصيب من جراء شدة تعمقه وتفكره بثقل في

سمعه، وعندما جيء بكتاب «القوانين» إلى السيّد مهدي بحر العلوم في النجف الأشرف، وبعد أن رآه وأحاط ببعض مطالبه ومطاويعه، وقبل أن يعرف مصنفه قال لمن جاء به: يا هذا لقد لاحظت هذا الكتاب ولم أدر لمن هو إلا أن صاحبه قد أصيب ببعض مشاعره لا محالة أم لا بدّ له من آفة تنزل على سمعه أو بصره.

فقليل له: بلى إنّه من تأليفات مولانا الميرزا القمّي، وقد أصيب بعد فراغه منه بثقل السّامعة، فتعجّب الحاضرون من فراسة السيّد.

وأما عن المنهج العملي:

بداية كان في ضبط نصوص متن الكتاب وتقويمها، ولشهرة الكتاب وكتابته ولمكانته وأهميته فقد جدّت له نسخاً خطيّة كثيرة، ونظراً لتداوله كثيراً بين أيدي العلماء والطلاب الفضلاء، وكما يقال: «قد عني بتدريسه واتقانه والتفتّن في فروعه وأغصانه جملة العلماء الأخيار» كآفة فضلاء الأعصار في هذه الأمصار، وأيم الله إنّه لحقيق بذلك، بل فوق ذلك حيث إنّه من جهة استحكام مطالبه ومآربه مفيد في الغاية لقوّة التصرّف في ميدان الأفكار، ومشخّذ الأذهان في مقام يريح الأنظار بحيث لا يليق غيره بالتدريس عند الفحول، وهو العاية القصوى في متن علم الأصول.

وهذا كلّ ساعد في أن تكون نسخه كلّها متقاربة مضبوطة ومحفوظة من كثير الأخطاء وكبيرها، فالمشهور ليس كالمجهول يمكن التلاعب في ألفاظه.

ورغم ذلك فقد كنت أفتحصّ بعضها عندما أحسّ بشبهة خفية عندها حتى أصل لحلّها أو لمخرج لها.

وكان جلّ عملي على نسخ ثلاث خطيّة هي للمجلّد الأوّل في مباحث الألفاظ والأدلة الشرعيّة، نسخة بخط عبد الرحيم بن محمد تقي التبريزي والمصحّحة أصلاً وفرعاً من محمد علي، والميرزا رضا، والمطبوعة في سنة ١٢٩٠ للهجرة.

ونسخة بخط أحمد التفرشي، والمطبوعة في دار السلطنة في تبريز سنة ١٣١٥ للهجرة.

ونسخة رائجة في الكثير من المكتبات وهي بخط عبدالرحيم بن محمد تقي التبريزي المطبوعة في العشر الأواخر من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٣٠٣ للهجرة، وهي في خط غير خط النسخة السابقة على ما يظهر.

وبعد الضبط لنحرص الكتاب ومقابلة نسخه وتقويمها، شرعت في تقطيع النص وترقيمه الحديث بما يناسب لتسهيل الكتاب وترتيبه ويساعد على فهمه وصياغته، وعملت في تخريج ما يحتاج الى تخريجه من الآيات والروايات وبعض الأقوال وأصحابها، وصادرها، وكنت قد تركت تخريج وتتبع صفحات بعض المصادر بعدما رأيت أن المصنف في المتن قد ذكرها فلا حاجة لتخريجها، لأن المطلع على هذا الكتاب حتماً على معرفة بأنه إن نقل قول لقائل مثلاً في مبحث الأوامر في مسألة تتعلق بالأمر، غالباً في الكتاب يقول عنه لا تكون في مبحث المطلق والمقيّد أو الإجماع مثلاً، فإن ذكر الصحاح مع تعدد الطبعات كما هو في مثل هذه الأيام قد يكون قليل الجدوى، ففي معرفه المبحث ومآله كفاية عند أهل الفضل.

كما كنت قد جعلت بين معقوفتين الكلمات المختلفة بين نسخة وأخرى، وكنت قد عملت في تصحيح بعض النصوص الشرعية أو العبادات والكلمات التي يمكن أن تكون من النسخ أو أنها بالأصل قد ذكرت في المصحف وليس كما هو المنصوص كمثّل ذكره: «اعتق رقبة مؤمنة» وهذه ليست بعينها كما في القرآن المجيد، وإثما الذي في القرآن هو قوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾. ففي مثل هذا كنّا قد أثبتنا الصحيح المقصود، وهكذا نهجنا في مثل ذلك من الكلمات.

نعم هناك بعض الكلمات والجمل يخيّل للوهلة الأولى للقارئ أنها خاطئة ومع الدقة تجدها صائبة، فلذا اثبتناها على ما هي عليه ولم نتصرّف في شيء منها حفظاً للأمانة. ولنعلم أن للمصنّف الإمام كبير في البلاغة والنحو، وقد صنّف بعض الكتب والرسائل فيهما، فلا يعتقدن أحد بخطائه عند ذكره لغير مألوف من بعض كلمات

أو لمحل رجوع بعض ضمائر أو لتذكير وتأنيث أو لتعريف وتنكير، لأنني كثيراً ما لاحظت صواب ما يقوله، عند الدقة في قوله وتتبع الجملة من أولها، والتقدير لكلمات فيها، فيحكم المتعجل بأن المصنّف مخطئ بينما هو مصيب.

هذا وربما ستلاحظ أنه في بداية الكتاب قد أكثر من الشرح وتوقفت على كثير من الألفاظ تحقيقاً وشرحاً وتعليقاً، ثم عدلت عن ذلك المنهج بعد أن تنبّهت لضرورة الاختصار على الأهم والاختصار على الأقل، ولو أن هذه الطريقة توالى لبلغ هذا كثيراً ولتعددت أجزائه وكبر حجمه، وهذا ينافي ما رأيته من التسهيل ليصبح الكتاب محلاً لقبول وأهلاً لمن يراعي الاختصار في مثل هذا المجال.

وقد تجد أن هناك بعض المطالب الأصولية أو البعض الذي له صلة بمسألة اعتقادية لم آت على التعليق عليها إلا لأنها خطيرة وما وددت التعرّض إليها ببيان قليل يمكن أن يؤدي لإخلال بها، فوعدت عندها أو مررت عليها وتركتها دون الخوض والغمار في الكلام عنها.

وهناك بعض تعاليق قد ذكرتها لفائدة ما فيها، منكرت القائل لها، وكنت قد أعرضت في بعضها عن ذكر القائل لها، نعم عبرت في نيتها هذا ما أفاده أو على ما أفاده في «الحاشية»، ونحو هذا، وذلك لأنه لم يكن عندي من مناصح لأجهد نفسي في التحقق من القائل لها بعدما أجهدتها في التدبّر بهذه الأقوال والتطلع إليها قبيل استنسابها تبعاً لما كنت أراه لأهميتها أو لأمر آخر.

كما كنت قد وقفت على بعض «الحواشي» والتي كان بعض أصحابها قد خفي عليهم تمام المطلب، فعملت في تصحيحها بعد أن أشرت إليها، ومن هنا الذي لا بد أن يُعرف هو أن ليس كل شرح وتعليق بصحيح، وليس بالضرورة كل شارح ومعلق بمصيب، فلا بد أن ينظر في مقام العلم إلى ما ذكر وليس إلى من ذكر، وإلى

ما قال وليس الى من قال.

نعم، إن هذا لا يعني أن نطلق العنان ونتجاسر فنقع في المحذور، لأنه في بعض الأحيان من قال قد قال قوله عن حكمة بالغة وربما قد خفيت علينا، فلا بد من التدبر بالقول، ولا سيما إن كان من أهل الفضل الذين يعتد بكلامهم ويعول على علمهم ويحترم رأيهم.

كما كنت قد تجملت بعض الرجال الأصوليين وأغمضت عن بعض، ذلك لأن البعض الآخر ذاع صيتهم وعمت شهرتهم وألفت الحوزة ذكرهم وقل أن يجهلهم طالب علم لما لهم من البشهادة لهم بها القاضي والداني.

ويبقى القول دفعا لما يمكن أن يرد، إنني لما تأملت ووجدت بأن القارئ لهذا الكتاب من المفترض أن يكون من أهل الفضل وطلاب المراحل العالية، فأخذت بعين الاعتبار هذا النضوج، فأثبت على طرح ما لاحظت عبارته تحتاج الى بيان والتعليق بناء على نضوج القارئ وفضيله.

نعم لا أقول بأنني أحطت بكل شيء وأحصيت كل ما جاء، بل إنما تركت الكثير من القليل والقال، وكذا الى ما جاء من التعاليق والأقوال من صاحبتي «الكفاية»، و«الرسائل»، وغيرهما من المعاصرين للميرزا ومن بعده، لأنني اعتبرت أن طلاب هذه المباحث سوف يأتون بعد ما يحيطون بأراء الميرزا الى آراء غيره، فيتعرفون حينها على تعاليقهم، وأقوالهم على أقواله، وذلك تنظيماً للتدرج ورعاية للفهم وابتغاء في الاختصار، وتأهيلاً للتبصر والاستبصار.

وهذا بناء على من يقدم «القوانين» على «الكفاية»، و«الرسائل»، وأما من يؤخره درساً أو مطالعة عنهما فإن الأمر سهل غير عسير، فبمطالعة التالية يرى اليسير ولا يحتاج بعد احاطته الى من له يشير.

وهكذا أتممت عملي بنفسي، دون الاستعانة بغيري، لأنني طالما كنت أخشى على المتن وشرحه من أن يلحق به العبث نتيجة لعدم التخصص، وهي مشكلة اليوم ومحتته التي نعانيتها في بعض الكتب والآثار العلمية المهمة التي طبعت أخيراً بحُلٍّ جميلة ولكن أتت بأخطاء كبيرة مطبعية وغيرها أو حذف كثير منها، وذلك إمّا لأنّ الذين عملوا بها وأشرفوا عليها ما كانوا من أهل الاختصاص، وإمّا لمصالح خاصة بأصحاب المصالح، فحُذفت وغيّرت، وهذا وللأسف قد حصل حتّى في كتب حديثيّة كما سمعت.

مثل هذا الذي لاني أني أتولّى عملي بنفسي فلا يعمله غيري وأدّعيه لنفسي، شاكرًا لمن آزرني ممّن صنف، أحرّفه - الكتاب - ولكلّ من ساهم في الإنجاز والطبع. وكنت قد أمضيت أشهرًا كثيرة وأنا أبحث في هذا الكتاب في حجرة من حجرات مدرسة إمام العصر (عليه السلام) فأسأل الله تعالى الدرجات العلى للقاء بها وللمؤسس لها آية الله الشيخ ميرزا أحمد الدشتي النجفي (رحمته الله). هذا وقد نظرت بجلال لما تفضّل به الموقر لأجل آية الله السيد محمدرضا الحسيني الجلالى بعد ما عرفت اطلاعه على الكتاب مع ما علمته منه حصوله على نسخة خطيّة بخط المؤلف (رحمته الله).

وقد رأيت تدريسه الكتاب لثلّة من فضلاء الحوزة في قم المقدّسة وتزيينه له ببعض تحقیقات الى آخر مبحث المنطوق والمفهوم في المجلّد الأوّل - من الطبعة السابقة - فلاحظتها بإكبار، وجعلت بعضها - في الطبعة الرابعة وما بعدها إن شاء الله - بافتخار. وفي النهاية يسعدني وأنا في الختام أن أقدم هذا الأثر النفيس والموسوعة الأصولية الهامة من آثار وموسوعات قدمائنا الأفاضل، الذين كانوا قد بذلوا المُهَجَّ وخاضوا اللُجَجَ وقَدَّموا كل غال ونفيس، فضربوا الأكباد وهجروا سكينه الرقاد وشدّوا العزيمة

ولم يجعلوا لأي ثمين سواه قيمة؛ صوناً لهذه العلوم من الغروب والأفول وحفظاً لها من الاندثار والانحسار، تقرباً منهم إلى الله الواحد القهار العالم بالخفايا والأسرار، فكان النتاج آثاراً نفيسة تدلّ على رسوخ قدمه وعلو كعبه وسمو همته تصنّفه من الأخيار وتبديه من الأبرار، وقبر له أصبح اليوم مزاراً في الليل والنهار وتؤدي عنده ندور لمؤمنين ومؤمنات قد نذروا لله التسبيح والصلوات والوجوه والخيرات. وإني لسعيد في أن افتح العيون وأرفع الستار، وأرشد الأذهان وأشدّ العقول على سرّ هذا الكتاب، وكأنني إن شاء الله سأرى بعد هذه الطبعة ستتسابق إليه الأيدي والدور إلى نشره وستنشر طباعات وبذلك يكون فخري، لأنني أوصلت هذا الكتاب بعد حين من الدهر إلى أيادي العلماء العلمية بحلّة جميلة وليعود محوراً في هذا الفن ومحلاً تتطلّع إليه الفضلاء، وليعود المرزاة التي بعد قرنين من الزمان بكتابه الذي طالما كان يُنظر إليه بإكبار بين الخاصة والعامة وقد كان لا يذكره إلا بإعجاب وإعلاء.

جعلنا الله وإياه ممن يؤول إلى دار السلام، في مقام مع من يرتضيه نكون، نرتل ونقول: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. والمبتغى من كلّ من ينظر فيه أن يخصّني ويخصّ أسرة صالحة بظهر الغيب من لسان الغير.

اللهم اختم بعفوك أجلي وحقق في رجاء رحمتك أملي وسهّل لي بلوغ رضاك سبلي وحسّن في جميع أحوالي عملي.

وقد وقع الفراغ من تدوينه على يد

رضا حسين علي صبح

ليلة التاسع من ربيع الأول وهي ليلة اليوم السعيد / ١٤٢٧ هـ

في حرم السيدة المعصومة عليها السلام قم المقدسة

وأعيد النظر فيه بتاريخ ٢٨ رجب الحرام ١٤٣٨ هـ. ق

فهرس المطالب

٦	الإهداء
٧	مقدمة التحقيق
١٧	ترجمة المصنف
٢٤	خطبة الكتاب
٢٩	المقدمة
٣٣	في تعريف أصول الفقه - رسم من العلم وموضوعه
٣٦	في تعريف الفقه
٤٩	قانون: اللفظ الكلبي والجزئي والمتواطئ والستك
٥٢	في تقسيمات الألفاظ
٥٤	قانون: في الحقيقة والمجاز
٥٦	قانون: طرق معرفة الحقيقة والمجاز
٥٦	التنصيص والتبادر
٦٣	صحة السلب وعدمها
٧١	الإطراد
٧٢	الوضع الشخصي والنوعي
٨٠	قانون: استعمال اللفظ في معنى أو معان لم يعلم وضعه له

- قانون: تعارض الأحوال ٨٧
- قانون: الحقيقة الشرعية ٩٤
- في الصحيح والأعم ١٠١
- تنبيه ١٢٩
- تذنيان: (١) في الاختلاف في العرف ١٣٠
- (٢) في إطلاق الشارع لفظاً على شيء مجازاً ١٣٢
- قانون: في عين المشترك ١٣٣
- استعمال المشترك في أكثر من معنى يتصور على وجوه ١٤٠
- استعمال المشترك في التثنية والجمع وحججهم ١٤٤
- وجوه أجوبة المشترك حقيقة أم جازية في التثنية والجمع والنفي
- والاثبات والمانع مطلقاً ١٤٥
- قانون: استعمال اللفظ المشترك في المعنى الحقيقي والمجازي ١٤٨
- قانون: المشتق ١٥٥
- تتميم: في مبادئ المشتقات ١٦٣
- الباب الأول: في الأوامر والنواهي ١٦٥
- المقصد الأول: في الأوامر ١٦٥
- قانون: معنى الأمر ١٦٥
- قانون: صيغة افعل ١٧١
- تنبيه على كلام «المعالم» في شيوع النذب في صيغة الأمر ١٨٠
- قانون: وقوع الأمر عقيب الحظر أو في مقام ظنه أو توهمه ١٨٢
- قانون: دلالة صيغة الأمر من ناحية المرة أو التكرار ١٨٦

- تذنيب: الأمر المعلق على شرط أو صفة ١٩١
- قانون: دلالة صيغة الأمر من ناحية الفور أو التراخي ١٩٤
- تذنيب: فيمن ترك الامتثال فوراً وتكليفه في الزمن المتأخر وعدمه ٢٠٢
- قانون: الأمر ووجوب المقدمات أم لا ٢٠٥
- انقسام الواجب إلى المطلق والمشروط أو المقيّد ٢٠٦
- الأمر المطلق حقيقة في الواجب المطلق ٢٠٦
- توقف الواجب على السبب أو الشرط ٢٠٦
- في المقدمة غير المأذونة والواجب المشروط ٢٠٩
- النزاع في وجوب المنع من الواجب، والكلام في الواجب المطلق ٢١٠
- الوجوب المتنازع فيه هل هو واجب شرعي ٢١٠
- دلالة الالتزام إمّا لفظيّة وإمّا عقليّة ٢١٢
- وجوب المقدمة من التوصليّات ٢١٤
- تنبيهات: (١) في المنصوص وغير المنصوص ٢٢٦
- (٢) في التروك المستلزمة للترك الواجب ٢٢٧
- (٣) دلالة الواجب على وجوب جزئه ٢٢٨
- قانون: الأمر بالشيء وضده الخاص ٢٢٩
- المباح وجواز تركه ٢٣٣
- المأمور به المضيق والضد الموسع ٢٣٦
- الأمر بالشيء يقتضي النهي عن ترك المأمور به التزاماً لا تضمناً ٢٣٨
- عدم دلالة الأمر بالشيء على النهي عن الضد الخاص ٢٣٨
- فعل الضد مستلزم لترك المأمور به المحرّم، والمستلزم للمحرّم محرّم ٢٤١

- ٢٤٣ لو لم يحرم الضد وتلبس به
- تنبيهان: (١) في القول بإبدال النهي عن الضد الخاص بعدم الأمر به فيبطل
- ٢٤٤ لكان أقرب
- ٢٤٥ (٢) النزاع في أن النهي هل هو أمر بضده أم لا بعينه
- ٢٤٦ قانون: الاختلاف في الأمور به
- ٢٤٩ فائدة: الاتفاق في اتصاف الزائد بالوجوب
- ٢٥١ قانون: الاختلاف في الواجب الموسع
- ٢٥٨ تتميم: التوسعة في الواجب إما محدودة أو غير محدودة
- ٢٥٩ تنبيه: في التخيير في الواجب
- ٢٦١ قانون: الواجب الكفائي
- ٢٦٤ قانون: الأمر المعلق بالكلّي ظاهراً
- ٢٦٩ تنبيه وتحقيق: صيغة الأمر واعتباراتها الثلاث
- ٢٧١ قانون: عدم جواز الأمر مع العلم بانتفاء الشر
- ٢٨٢ قانون: إذا أوجب الشارع شيئاً ثم نسخ وجوبه هل يبيح الجواز أم لا
- ٢٨٩ قانون: رسم مقدمات الأمر يقتضي الإجزاء
- ٢٨٩ الإجزاء
- ٢٩٠ في حقيقة الأمر وتعيينه
- ٢٩٣ الإتيان بالأمور به على وجهه هل هو مسقط للتعبّد به
- ٢٩٣ في معنى الاسقاط
- ٢٩٤ القضاء يطلق على معان
- ٣٠١ قانون: أن القضاء تابع للأداء أو يفرض جديد

- قانون: أن الأمر بالأمر أمر ٣٠٦
- المقصد الثاني: في النواهي ٣٠٨
- قانون: النهي هو طلب ترك الفعل وصيغته ٣٠٨
- قانون: النهي هو الكف أو نفس أن لا تفعل ٣١٢
- فائدتان: (١) في دلالة النهي عن الشيء على الأمر بضده ٣١٤
- (٢) الترك هل هو من قبيل الفعل أم لا ٣١٥
- قانون: في دلالة النهي على التكرار أم لا ٣١٦
- تنبيه: من قال بكو ٣٢٠
- قانون: الاختلاف في حراز اجتماع الأمر والنهي في شيء واحد ٣٢١
- وجوه في الدلالة على حراز ٣٢٤
- الحكم إنما تعلق بالطبيعة ٣٢٤
- وقوعه الكثير في الشرع في العبادات المكروهة دليل على جوازه ٣٢٨
- وجوه من الأجوبة ٣٢٩
- في المناهي التنزيهية ٣٢٩
- المراد بالكراهة هو كونه أقل ثواباً ٣٣١
- المراد بكراهة العبادات مرجوحيتها وسميت بخلاف الأولى ٣٣٦
- مقتضى عدم جواز الاجتماع هو عدم إمكان كون الشيء مطلوباً ومبغوضاً ٣٤٨
- وجوه في وجه ترجيح النهي ٣٤٩
- في عدم الانفكاك عن أحد الطرفين والأقوال فيه ٣٥١
- قانون: الاختلاف في دلالة النهي على الفساد في العبادات والمعاملات ٣٥٥
- المراد بالعبادات والمعاملات هنا ٣٥٥

- الأصل في العبادات والمعاملات هو الفساد..... ٣٥٦
- محل النزاع في هذا الأصل المذكور ٣٥٧
- اختلاف الفقهاء والمتكلمون في معنى الصحة والفساد في العبادات ٣٦٢
- وأما في العقود والايقات ٣٦٤
- الأقوال في المسألة..... ٣٦٥
- حجة دلالة على الفساد في العبادات ٣٦٦
- عدم الدلالة على الفساد في المعاملات ٣٦٨
- وأما في اللغة والرف ٣٦٨
- التفصيل فيما كان مقتضى الصحة فيه من المعاملات منحصرأ فيدل على
- الفساد فيه دون غير ٣٦٨
- حجة القول بالدلالة مطلقاً في العبادات والمعاملات وردّها ٣٧١
- حجة القول بالدلالة مطلقاً شرعاً فقط وجوابها ٣٧٢
- حجة القول على عدم الدلالة لغة وجوابها ٣٧٤
- حجة القول بعدم الدلالة مطلقاً وجوابها ٣٧٤
- عدم وجود حجة على القول في الدلالة في العبادات شرعاً لاجتماع ٣٧٤
- تذنيبات ٣٧٥
- في المنهي عنه لوصفه ٣٧٥
- في المنهي عنه لشرطه ٣٧٥
- إفراط أبو حنيفة وصاحبا بقولهم: بدلالة النهي على الصحة..... ٣٧٦
- الباب الثاني: في المحكم والمتشابه والمنطوق والمفهوم ٣٧٨
- المقصد الأول: في المحكم والمتشابه ٣٧٨

النص - المحكم - المجل - المؤول - المتشابه - المفيد - الظاهر	٣٧٨
المقصد الثاني: في المنطوق والمفهوم	٣٨٤
قانون: المنطوق إما صريح أو غير صريح وأقسامهما	٣٨٥
المفهوم: فحوى الخطاب، ودليل الخطاب	٣٨٧
أقسام مفهوم المخالفة أي دليل الخطاب	٣٨٧
قانون: أي حجية مفهوم الشرط والاختلاف فيها	٣٨٩
لفظ الشرط واستعماله في معان	٣٨٩
الجملة الشرعية واستعمالها في معان كثيرة	٣٩٠
النزاع في تعليق الحكم على شيء بكلمة إن واخواتها	٣٩٥
حجة القول على حجية مفهوم الشرط أيضاً والذي قالوا فيها	٣٩٧
احتج النافون والجواب عليها	٣٩٩
قانون: الاختلاف في أن تعليق الحكم على وصف يدل على انتفائه عند انتفاء	
الوصف أم لا	٤٠٣
احتج المثبتون والجواب عليها	٤٠٣
احتج النافون والجواب عليها	٤٠٦
التوقف في المسألة	٤٠٦
فوائد: (١) حجية مفهوم الشرط والوصف ونحوهما إنما هو إذا لم يكن	
على طبق الغالب	٤٠٧
(٢) التوهم في فائدة المفهوم وثمره الخلاف في المفهوم الموافق	
والمخالف للأصل	٤٠٨
(٣) مقتضى مفهوم المخالف إنما هو رفع الحكم الثابت، وتوهمان	٤٠٩

٤) لا دلالة في الغنم السائمة زكاة على نفي الزكاة من معلوفة الابل

- ٤١٣..... بإحدى الدلالات
- ٤١٥..... قانون: حجة مفهوم الغاية والاختلاف فيه
- ٤٢٠..... قانون: حجة مفهوم الحصر
- ٤٢١..... الاختلاف في كون الدلالة فيما نحن فيه من باب المفهوم أو المنطوق
- ٤٢٢..... احتج النافس والجواب عليها
- ٤٢٥..... الحصر بآثار
- ٤٢٧..... حجة منكر الحجة
- ٤٢٨..... اختلاف المشتبون
- ٤٢٩..... قانون: عدم حجية مفهوم الألفاظ
- ٤٢٩..... حجة الدقاق وبعض الحنابله والجواب عليها
- ٤٣٢..... في عدم حجية مفهوم الزمان والمكان
- ٤٣٤..... الباب الثالث: في العموم والخصوص
- ٤٣٤..... مقدمة في العام
- ٤٣٤..... العام على قسمين: كلي يشمل أفراداه أو كلّ يشمل أجزائه
- ٤٣٦..... المقصد الأول: في صيغ العموم
- قانون: كون ما يدعى كونها موضوعاً للعموم من الألفاظ موضوعاً له أو
- ٤٣٦..... مشتركاً بينه وبين الخصوص أو حقيقة في الخصوص
- ٤٣٨..... حجة القائلين بأنها حقيقة في الخصوص، وجهان والجواب عليها
- ٤٣٨..... الخصوص متيقن المراد والجواب على ذلك
- ٤٤٤..... المشتهر على الألسن «ما من عام إلا وقد خصّ» والجواب على ذلك

- ٤٤٥..... حجة القائل بالاشتراك وما فيه
- ٤٤٦..... حجة التوقف
- ٤٤٧..... قانون: صيغ العموم
- ٤٥٠..... قانون في إفادة الجمع المحلى باللام للعموم في دلالة المفرد المحلى عليه
- ٤٥٠..... المراد بالمفرد
- ٤٥٩..... لا اختصاص للجنسية بالمفردات بل قد يحصل للجمع أيضاً
- ٤٦١..... الأنط الموضوع للمفاهيم الكلية لها وضع شخصي ونوعي
- ٤٦٥..... تنبيه: استعمال الكلي في الفرد يتصور على وجوه وأيها حقيقة وأيها مجاز
- ٤٦٥..... حمل الكلي على الفرد مريحاً
- ٤٦٦..... يطلق الكلي ويراد به الفرد
- ٤٧٤..... ما يفيد حكماً للماهية من حسب وقبح أو حل أو حرمة ونحو ذلك
- ٤٧٥..... ما يفيد طلب تحصيل الماهية
- ٤٧٥..... حول كلام «المطول» في المعرف باللام المستعمل في فرد ما
- ٤٧٨..... في توهم الفرق بين الاطلاق والاستعمال
- ٤٧٨..... في مطلب من قال: ان صيغة افعال حقيقة في القدر المشترك وما اجيب عليه
- أولاً: كون عموم الجمع بالنسبة إلى الجماعات كالمفرد بالنسبة إلى الأفراد
- ٤٨١..... وما أورد عليه وعلى الإراد
- ٤٨٣..... ثانياً: بالحل على مقتضى ما ذكر من التقرير في الجمع
- ٤٨٤..... في الجمع المعرف باللام
- ٤٨٥..... في المفرد المعرف باللام
- كلام الشهيد الثاني فيما إذا احتمل كون أن للعهد وكونها لغيره كالجنس
- ٤٩٢..... والعموم، حملت على العهد وما يرده عليه

- ٤٩٥ قانون: الجمع المُنكَّر لا يفيد العموم.
- ٤٩٦ صور استعمال الجمع المُنكَّر.
- ٥٠١ تذييب: في أقل ما يطلق عليه صيغ الجمع حقيقة.
- قانون: النكرة في سياق النفي تفيد العموم في الجملة في بعضها بالنصوصية
- ٥٠٤ وفي بعضها بالظهور
- ٥٠٥ النهي كالنفي والنكرة في سياق الاستفهام تفيد العموم
- ٥٠٦ النكرة في سياق الشرط
- ٥٠٦ النكرة في سياق لا ثبات
- ٥٠٧ الفرق بين العام والمطلق من حيث اللفظ
- ٥٠٨ ما ذكره في مقام الفرق بين المطلق والعام
- ٥١٠ تنبيه: في عموم المفرد أشمل من عموم الشئ والمجموع
- ٥١٢ قانون: ترك الاستفصال
- ٥١٧ قانون: ما وضع لخطاب المشافهة لا يعم من تأخر عن ركن الخطاب
- ٥٣١ احتجاج بعضهم بالروايات
- تنبيهان: (١) شمول الخطاب للمكلفين الموجودين وإن كانوا غائبين
- ٥٣٤ عن مجلس الوحي والقول بعدم الشمول
- ٥٣٤ (٢) الصيغ المفردة لا تشمل غير المخاطب بها
- ٥٣٧ فهرس الآيات
- ٥٤٣ فهرس الروايات
- ٥٤٧ فهرس المطالب